الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«التجارة» تسعى لتعديل 7 مواد من قانون التراخيص التجارية

علمت «الأنباء» أن وزارة التجارة والصناعة تسعى حاليا لتعديل قانون رقم 32 لسنة 1969 بشأن تنظيم تراخيص المحلات التجارية. وأضافت المصادر أن التعديل يستهدف 7 مواد من القانون تقريبا وذلك لإزالة العراقيل المتسببة في تأخير إصدار التراخيص التجارية للمواطنين. وأشارت المصادر إلى أن وزارة التجارة والصناعة بذلت جهودا مكثفة خلال الفترة الأخيرة لفك التشابك بينها وبين بعض الجهات الحكومية الأخرى كبلدية الكويت والهيئة العامة للمعلومات المدنية وديوان الخدمة لحصر إصدار التراخيص التجارية في جهة حكومية واحدة ممثلة في «التجارة» مما يؤدي في النهاية لتقليص الدورة المستندية.

● عاطف رمضان

«الوطني» استحوذ على 53٪ من مجمل الأرباح.. و6,3 مليارات دينار إجمالي حقوق المساهمين

نمو طفيف لأرباح البنوك في 2012 لتسجل 572 مليون دينار

أظهرت النتائج المالية لأداء البنوك المحلية في 2012 تسجيل نمو طفيف في أرباح الـ 9 بنوك بنسبة 1,1٪ تقريبا في مجموعها مقارنة بـ2011، حيث بلغ اجمالي تلك الأرباح 572,46 مليون دينار مقارنة بنحو 569,78 مليون دينار في 2011.

وقد سجل بنك الكويت الوطني أعلى ربحية في 2012 مقارنة بالبنوك الأخرى، محققا زيادة تقدر بنحو 1٪ مقارنة بما حققه في 2011.

وحسب الاحصائية التي أعدتها «الأنباء»، يمثل «الوطني» أكثر من 53٪ من أرباح البنوك المعلنة، حيث سجل نموا بنحو 1٪ في أرباحه التي بلغت 305,12 ملايين دينار بواقع ربحية للسهم 70,1 فلسا مقارنة بأرباح بنحو 302,4 مليون دينار بواقع ربحية للسهم 69,5 فلسا محققة في 2011. وكذلك حقق «الوطني» نموا في مؤشراته رغم تراجع طفيف لأرباحه الفصلية مقارنة بما تحقق في العام الماضي بسبب الاستمرار في تجنيب المخصصات التي أتت على حصة من الأرباح النهائية، حيث سجل أرباحا بنحو 76,22 مليون دينار في الربع الأخير من 2012 مقارنة بنحو 76,85 مليون دينار في الفترة ذاتها من 2011.

أداء البنوك المحلية في 2012

	أرباح 2012		أرباح 2011			إجمالي حقوق المساهمين بالمليون	
	مليون دينار	ربحية السهم / فلس	مليون دينار	ربحية السهم / فلس	التغيير في الأرباح	2012	2011
الوطني	305,13	70,1	302,41	69,5	٪1	2,298,326	2,167,516
الخليج	30,90	11,7	30,61	11,6	٪1	449,241	430,259
التجاري	1,12	0,9	0,81	0,6	٪38	552,056	530,476
الأهلي	30,3	19,8	50,34	33,3	٪40ـ	516,735	490,943
المتحد	38,50	32,5	31,50	26,6	٪22	295,381	275,031
بوبيان	10,05	5,8	8,03	4,6	٪25	253,650	244,245
برقان	55,60	36	50,56	32,7	٪10	487,110	447,290
بيتك	87,70	30,2	80,34	27,7	٪9	1,328,098	1,292,352
الدولي	13,16	12,7	10,84	10,4	٪21	216,573	207,629
المجموع	572,46		569,78			6,398,245	6,08,5714

عام 2012 لم يكن سيئاً للبنوك رغم هشاشة أغلب القطاعات الاقتصادية وضعف الإنفاق الرأسمالي الحكومي

وجاء بيت التمويل الكويتي ثانيا من حيث حجم الأرباح المعلنة التي مثلت نسبة 15٪ من مجمل أرباح البنوك، حيث حقق أرباحا بنحو 87,70 مليون دينار بربحية للسهم بلغت 30,2 فلسا مقارنة مع أرباح بنحو 80,34 مليون دينار في 2011 بواقع ربحية للسهم 27,7 فلسا.

واحتل بنك برقان المرتبة الثالثة من حيث اجمالي أرباحه السنوية من العام 2012 التي بلغت 55,60 مليون دينار بواقع ربحية للسهم 36 فلسا مسجلا نموا بنسبة 10٪ مقارنة بما سجله في 2011. وحل في المركز الرابع «المتحد» محققا أرباحا بنحو 38,50 مليون دينار بواقع ربحية للسهم 32,5 فلسا مقارنة بأرباح بنحو 31,5 مليون دينار في 2011 بواقع ربحية للسهم 26,6 فلسا.

أما بنك الخليج فقد تصدر المرتبة الخامسة من حيث الربحية مسجلا أرباحا بنحو 30,9 مليون دينار بواقع ربحية للسهم11,7 فلسا مقارنة بأرباح بنحو 30,61 مليون دينار في 2011 بواقع ربحية للسهم 11,6 فلسا.

وبخصوص البنوك التي سجلت قفزة في نمو أرباحها خلال 2012 مقارنة بسنة 2011 جاء «بوبيان» أولا بزيادة قدرت بنسبة 25٪ حيث حقق 10,05 ملايين دينار أرباحا بواقع 5,8 فلوس ربحية للسهم مقارنة بأرباح بلغت 8,03 ملايين دينار في 2011 بواقع ربحية للسهم 4,6 فلوس.

وجاء «المتحد» في المرتبة الثانية من حيث النمو في الأرباح التي بلغت نسبة 22٪ وثالثا «الدولي» الذي حقق نموا في أرباحه بنسبة 21٪ مسجلا أرباحا بنحو 13,6 مليون دينار بواقع ربحية للسهم 12,7 فلسا مقارنة بأرباح بنحو 10,8 ملايين دينار محققة في 2011 بواقع ربحية للسهم 10,4 فلوس.

أما «الأهلي» فكان من البنوك التي سجلت تراجعا لافتا في أرباحها بنسبة 40٪ حيث سجل أرباحا بنحو 30,3 مليون دينار مقارنة بأرباح بنحو 50,3 مليون دينار في 2011.

فيما كانت أرباح «التجاري» الأدنى مقارنة بالبنوك الأخرى، حيث سجل أرباحا بنحو 1,12 مليون دينار بواقع ربحية للسهم 0,9 فلس مقارنة بأرباح بنحو 810 آلاف دينار خلال الفترة ذاتها من 2011.

وبخصوص اجمالي حقوق المساهمين فقد بلغ إجماليها لدى البنوك المحلية 6,3 مليارات دينار مقارنة بنحو 6,08 مليارات دينار في 2011، ومثل «الوطني» أكثر من 42,9٪ من اجمالي حقوق المساهمين للبنوك المحلية. متصدرا بذلك قائمة البنوك، حيث بلغ اجمالي حقوق مساهميه 2,29 مليار دينار مقارنة بنحو 2,16 مليار دينار خلال الفترة ذاتها من 2011.

واحتل «بيتك» المرتبة الثانية حيث بلغ اجمالي حقوق مساهميه 1,32 مليار دينار مقارنة بـ 1,29 مليار دينار خلال 2011. فيما جاء «التجاري» في المرتبة الثالثة مسجلا تراجعا طفيفا، حيث بلغ اجمالي حقوق مساهميه 552 مليون دينار مقارنة بنحو 530,47 مليون دينار خلال 2011.

أما «الأهلي» فقد احتل المرتبة الرابعة باجمالي حقوق مساهمين 516,7 مليون دينار مقارنة بنحو 490,9 مليون دينار خلال 2011.

فيما احتل «برقان» المرتبة الخامسة، حيث بلغ اجمالي حقوق مساهميه 487,1 مليون دينار مقارنة بنحو 447 مليون دينار في 2011. واحتل بنك الخليج المرتبة السادسة حيث سجل اجمالي حقوق مساهميه 449,2 مليون دينار مقارنة بنحو 430,2 مليون دينار.

وجاء «المتحد» في المرتبة السابعة باجمالي حقوق مساهمين 295,3 مليون دينار مقارنة بنحو 275 مليون دينار. يليه «بوبيان» بإجمالي حقوق مساهمين نحو 253,6 مليون دينار مقارنة بنحو 244,2 مليون دينار في الفترة ذاتها من 2011. وأخيرا «الدولي» الذي بلغ اجمالي حقوق مساهميه 216,5 مليون دينار مقارنة بنحو 207,6 ملايين دينار خلال سنة 2011. ومن منطلق البيانات المالية النهائية لـ2012 فإن أغلب البنوك حققت نموا في أرباحها رغم ضعف نمو الائتمان ومشاكل الاقتصاد التقليدية، بالإضافة الى المخصصات التي ساوت رؤوس أموال بعض المصارف أو حتى زادت عليها.

ويمكن القول ان 2012 لم يكن عاما سيئا بالنسبة للقطاع المصرفي رغم ضعف النمو في الأرباح بسبب هشاشة القطاعات، وضعف الإنفاق الرأسمالي الحكومي، والانقسامات السياسية بين الحكومة ومجلس الأمة وتعطل مشاريع التنمية، ولكن رغم ضغوط البيئة الاقتصادية في الكويت إلا ان البنوك تبقى الأفضل رسملة الى جانب البنوك القطرية في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية والشرق الأوسط وافريقيا وفقا لتقرير «دويتشه بنك» الذي أشار الى ان معدل كفاية الشريحة الأولى من رأسمال البنوك الكويتية 16,9٪ ومعدل كفاية رأس المال الإجمالية يبلغ 18,5٪. كما أكد 2012 ان البنوك الكويتية تتمتع بموارد تمويل قوية، تمثل الودائع 72٪ منها في مقابل اعتماد محدود على تمويلات سوق ما بين البنوك «الانتربنك» 6٪ ونحو 4,5٪ فقط تأتي من البنوك الأجنبية.

● منى الدغيمي

خبراء أرجعوا عمليات البيع إلى 6 أسباب رئيسية

ملاك 3 شركات وساطة يعرضون حصصهم للبيع في السوق

كشفت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» عن توجه ملاك 3 شركات وساطة مالية عاملة في سوق الكويت للأوراق المالية إلى عرض حصصهم للبيع، وبينت المصادر ان ذلك التوجه جاء على اثر الخسائر والمتاعب الإدارية والفنية التي واجهتهم مؤخرا في إدارة شركاتهم منذ العام الماضي فضلا عن تأكدهم من عدم جدوى الاستمرار في هذا النشاط في الوقت الراهن، الأمر الذي دعا «الأنباء» إلى طرح تساؤل على عدد من الخبراء عن ماهية الأسباب الرئيسية التي دفعت ملاك شركات الوساطة إلى التخلص من حصصهم في الوقت الحالي.

وبالنظر إلى ظاهرة بيع ملاك شركات الوساطة حصصهم فيها أكد الخبراء انها ترجع إلى 6 أسباب رئيسية هي:

1. ارتفاع قيمة الرسوم التي فرضتها هيئة أسواق المال على شركات الوساطة.
2. دفع 100 دينار مقابل تشغيل الوسيط في شركات الوساطة.
3. ارتفاع حجم التكلفة المالية للتشغيل على ملاك شركات الوساطة التي ظل تراجع الأرباح والمردود المادي بنهاية كل عام.
4. كثرة الجزاءات المالية التي يتم توقيعها على شركات الوساطة مما تنعكس على أرباحهم السنوية وبالتالي تحقق خسائر سنوية مرتفعة.
5. عدم قدرة شركات الوساطة على تطوير أدواتهم المالية لزيادة الإيرادات خوفا من توقيع مخالفات وجزاءات مالية من قبل هيئة اسواق المال.
6. تراجع مستويات التداول اليومي والصفقات الأمر الذي ينعكس على تراجع قيم العمولات التي يتم أخذها نظير اتمام الصفقات، تلك هي العوامل الرئيسية التي سردها العديد من الوسطاء العاملين في شركات الوساطة في السوق الكويتي.

وفي البداية علّق مدير عام شركة الاتحاد للوساطة المالية فهد الشريعان على هذه الظاهرة قائلا: ان شركات الوساطة لا تعيش حاليا أفضل حالاتها بل أصبحت عبارة عن آله تتلقى أوامر البيع والشراء وتتلقى الأموال من العملاء لتحويلها إلى شركة المقاصة فقط ذلك هو الأداء العام لشركات الوساطة الذي يتم بشكل يومي دون ادخال اي تطوير او تعديل على الأداء مما خلق نوعا من الروتين الذي انعكس بالسلب على نفسيات الوسطاء وجعل الكثير منهم يتجه إلى الخروج والعمل بشركات وساطة خليجية او العمل في البنوك المحلية وذلك من منطلق تحسين مستوى معيشتهم ولتطوير أدائهم المهني الذي انحصر في تلقي أوامر البيع والشراء فقط.

وأضاف الشريعان ان عملية تخفيض عمولة التداول بالنسبة للوسطاء انعكس بالسلب على شركات الوساطة بحيث أصبح عدد كبير منهم لا يستطيع تغطية المصاريف التشغيلية وبالتالي تعرض العديد منهم إلى تحقيق خسائر فادحة بنهاية العام خاصة في ظل الاشتراطات والقيود التي فرضتها هيئة أسواق المال على جميع أعمال شركات الوساطة الأمر الذي اظهر نوعين من شركات الوساطة الأول الضعيفة التي لا تستطيع الاستمرارية في تحقيق خسائر متتالية والثانية القوية التي تمتلكها البنوك بحيث تتولى البنوك تغطية المصاريف التشغيلية لهذه الشركات بينما لا يستطيع ملاك شركات الوساطة الخاسرة استمرارية تحمل خسائر لفترة زمنية طويلة.

فيما أكد العضو المنتدب في شركة الوسيط للأعمال المالية خليفة العجيل ان حجم السوق الضعيف الذي لا يغطي تكاليف شركات الوساطة هو العامل الرئيسي الذي دفع ملاك شركات الوساطة إلى بيع حصصهم فضلا عن احتدام المنافسة على ثلاث او أربع شركات من أصل 14 شركة وساطة بالإضافة إلى إحجام المستثمرين الأجانب عن العودة إلى السوق مرة أخرى، فجميعها أسباب تحتاج إلى معالجة سريعة لإنقاذ شركات الوساطة التي أصبح مصيرها غير معلوم حاليا في ظل استمرارية نزيف خسائرها السنوي.

وبالتوازي مع ذلك البعد أكد مدير عام إحدى شركات الوساطة فضل عدم الإفصاح عن هويته ان عملية معالجة أوضاع شركات الوساطة المحلية بفتح المجال لها لإجراء عمليات تحالف او اندماجات مما تعطيها قوة للاستمرارية في السوق وحتى تستطيع مسايرة شركات الوساطة التي تمتلكها البنوك المحلية وبالتالي يتحقق التوازن الفعلي بين جميع شركات الوساطة بشكل عادل مع السماح لها بتطوير أدواتها المالية حتى تحقق المزيد من الأرباح وعدم الاعتماد فقط على عمولتها من اتمام الصفقات المالية.

أما رئيس مجلس إدارة شركة وساطة مالية ـ فضل عدم الإفصاح عن هويته ـ فقال: انه أمر يعد طبيعيا ومنطقيا في ظل تراجع المتغيرات العامة للسوق إلى مستويات متدنية، فضلا عن استمرارية استحواذ عدد محدود من شركات الوساطة على حصة الأسد من تداولات السوق وهو الأمر الذي يعلمه الجميع بنهاية كل عام من خلال النتائج التي تحققها كل شركة والتي توضح تراجع إيراداتها بشكل مبالغ فيه على الرغم من محدودية عدد شركات الوساطة العاملة في السوق البالغ عددها 14 شركة مقارنة بأعداد شركات الوساطة العاملة في الخليج، فعلى سبيل المثال يبلغ عدد شركات الوساطة العاملة في السعودية نحو 100 شركة، إلا أن وضعها أفضل بكثير من وضع شركات الوساطة بالكويت رغم ارتفاع عددها.

● محمود فاروق

ابتداءً من أبريل لإجراء صيانة مجدولة لـ 4 وحدات

المطيري لـ «الأنباء»: إغلاق جزئي لمصفاة ميناء الأحمدي

محمد غازي المطيري

رصد 6 ملايين دينار لعملية الصيانة وطاقة المصفاة التكريرية ستنخفض بنسبة 30٪

كشف نائب العضو المنتدب لمصفاة ميناء الأحمدي في شركة البترول الوطنية محمد غازي المطيري أن مصفاة الاحمدي ستغلق جزئيا لإجراء صيانة مجدولة لـ 4 وحدات رئيسية في المصفاة ابتداء من شهر أبريل المقبل، مشيرا الى ان طاقة المصفاة التكريرية ستنخفض بنسبة 30٪ خلال فترات الصيانة التي تتراوح بين 25 و35 يوما.

وأوضح المطيري في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان التكلفة التقديرية لأعمال الصيانة لشهر ابريل ومايو المقبلين تقدر بـ6 ملايين دينار، مبينا ان الوحدات التي ستتم صيانتها هي وحدة النفط الخام رقم 4 ووحدة معالجة استخراج الكبريت ووحدة الهيدروجين بالإضافة الى صيانة وحدات المساندة.

من جهة أخرى، ذكر المطيري ان المصفاة في المراحل النهائية من الصيانة المجدولة لمصنع الغازات الحمضية، حيث انه من المتوقع ان يعود المصنع للعمل بتاريخ 17 مارس الجاري، وذلك بعد العمل التجريبي للمصنع والذي سيأخذ وقتا يتراوح بين 5 و7 أيام. وأشار الى أن عملية الصيانة في المصنع تنفذها «البترول الوطنية» كل 4 سنوات بالتنسيق الكامل مع شركة نفط الكويت، حيث ان الغاز الذي يستقبله المصنع يأتي من منطقة غرب الكويت، وهو من النوع الحمضي، مبينا ان التكلفة التقديرية لعملية الصيانة للمصنع بلغت حوالي 1,8 مليون دينار.

وذكر ان المصفاة قامت بتبديل حوالي 70٪ من الانابيب داخل المصنع كما تم استبدال فرن حرق الغازات الحمضية بالكامل وبجهود داخل المصفاة، مشيرا الى انه تم تنفيذ صيانة لخط الغاز الاول بكلفة 1,6 مليون دينار، متوقعا ان تنتهي عملية الصيانة لخط الغاز في 13 مارس الجاري أيضا.

وذكر المطيري أن مصنع معالجة الغازات الحمضية هو عبارة عن وحدة لفصل الغازات الحمضية مثل غاز كبريتيد الهيدروجين والكبريت عن الغاز الطبيعي لتسهيل عملية استخلاص غازات الميثان والإيثان تمهيدا لتحويل الغاز الى مصنع إسالة الغاز ثم تحويله إلى الطبيعة السائلة وضخه لمحطات الكهرباء، مشيرا الى أن المصنع يعمل بطاقة تكريرية تبلغ 100 مليون قدم مكعبة من الغاز وتصل الطاقة الاستيعابية للمصنع الى 140 مليون قدم مكعبة.

وذكر المطيري أن الغاز الذي يأتي من غرب الكويت به نسبة كبريت عالية فلا بد من إدخال كميات الغاز الى مصنع إزالة الغازات الحمضية لتنقيته ومعالجته تمهيدا لتحويله الى مصنع إسالة الغاز في المصفاة.

وبين المطيري أن مصنع إزالة الغازات الحمضية يتيح لشركة البترول الوطنية استقبال الغازات الحمضية المصاحبة المرسلة من شركة نفط الكويت، لتتم معالجتها قبل إرسالها الى مصنع إسالة الغاز في مصفاة ميناء الأحمدي لاستكمال عمليات التصنيع، موضحا ان مصنع إزالة الغازات يسهم بشكل فاعل في خفض نسبة الانبعاثات الكبريتية الناجمة عن حرق مثل هذه الغازات، وهو ما يتماشى مع رؤية ورسالة شركة البترول الوطنية الكويتية الرامية الى الحفاظ على البيئة الكويتية بأشكالها كافة. وأضاف ان المشروع يعد واحدا من مجموعة من المشاريع العديدة التي تقوم شركة البترول الوطنية بتنفيذها لأغراض بيئية كمشروع وحدة استرجاع غاز الشعلة ومشروع معالجة مياه التصنيع وغيرهما.

وأكد المطيري أن مصفاة ميناء الأحمدي تستهدف تزويد السوق المحلية والعالمية بالمنتجات البترولية ذات المحتوى الكبريتي المنخفض من جهة، ومن جهة أخرى تقليل الاعتماد على الغاز كوقود لمحطات توليد الطاقة الكهربائية في البلاد. وذكر أن مصفاة ميناء الأحمدي هي واحدة من أحدث وأضخم مصافي التكرير في العالم بطاقة تكريرية تبلغ 466 ألف برميل يوميا، مشيرا الى انها تحتوي حاليا على 29 وحدة جديدة من أهمها وحدات تقطير النفط الخام ووحدات التكسير بالعامل المساعد المائع ووحدات إزالة الكبريت من مخلفات برج التقطير الجوي.

● أحمد مغربي

الوزارة جعلتهم بين مطرقة الإلمام بأعمال القطاعات الجديدة وسندان محاسبة الإخفاق في التطوير

5 تحديات تعوق الوكلاء المساعدين في «التجارة» عن تطوير قطاعاتهم

أعرب قياديون في وزارة التجارة والصناعة عن استغرابهم من عمليات التدوير التي تمت أخيرا في الوزارة بين الوكلاء المساعدين لكونهم سيبدأون بخبراتهم من درجة «الصفر» في القطاعات الجديدة التي انتقلوا إليها.

وأضافوا في تصريحات لـ «الأنباء» أن الوكيل المساعد الذي انتقل عبر التدوير إلى قطاع جديد في الوزارة ولم يعمل فيه بالسابق يحتاج لفترة من الوقت للإلمام بالقطاع الجديد.

وأشاروا إلى أن الوزارة حددت للوكلاء المساعدين فترة 3 شهور مقبلة لتقييم أدائهم من خلال أمور ملموسة على أرض الواقع لتطوير القطاعات بالوزارة، مما جعلهم بين مطرقة الإلمام بالأمور المتعلقة بسير الاعمال في القطاعات الجديدة وسندان محاسبة الوزارة لهم بعد فترة 3 شهور في حال أخفقوا في تطوير قطاعاتهم. وقالوا: فكرة التدوير بادرة ممتازة تكشف عن حسن نوايا وزير التجارة الهادفة إلى الإصلاح وأنه أراد انتقال القيادي المتميز بين عدة قطاعات للاستفادة من خبراته وفقا لمبدأ الجدارة الذي يضع الشخص المناسب في المكان المناسب لكن لابد من مراعاة أن القيادي جديد على هذا القطاع ويحتاج لفترة من الوقت ليعرف خبايا القطاع «ففاقد الشيء لا يعطيه».

وأشاروا إلى أنه كان من المفترض ان تكون هناك عملية تدوير للأماكن التي تعاني خللا كبيرا مؤكدين ان قضية التدوير الشامل تعطي انطباعا آخر من قبل المديرين ومساعديهم الذين قد يؤدي بهم الامر الى سوء استغلال الوظيفة لأنهم على علم بأنهم سيكونون غير مستقرين في اوضاعهم الوظيفية ولا يعلمون الى اين سيؤدي بهم الحال. وتساءلوا: في حال أخفق الوكيل المساعد «على سبيل المثال» ولم يتمكن من تنفيذ ما طلبته منه الوزارة خلال 3 شهور فما العقوبة القانونية التي قد يتعرض لها؟ أم هي مجرد أمور تحفيزية للقياديين في الوزارة؟

وذكروا أن الوكلاء المساعدين بالوزارة امامهم 5 تحديات تعوقهم عن تنفيذ الخطة التي طلبها منهم الوزير بعد 3 أشهر تسرد فيما يلي:

1. عدم إلمام الوكلاء المساعدين بآلية العمل في القطاعات الجديدة بالوزارة.
2. فترة الـ3 شهور غير كافية لوكلاء جدد على القطاع.
3. إذا اعد الوكيل إستراتيجية ستكون إنشائية أو تقليدية مما يجعلها دون المستوى المطلوب.
4. في حال أعد الوكيل المساعد إستراتيجية ستكون غير قابلة للتطبيق خلال هذه الفترة، خاصة أن الوزارة اشترطت أن تكون نتائجها ملموسة على ارض الواقع.
5. لابد أن يستعين الوكلاء المساعدون بالصف الثاني (المدراء) في القطاعات التي يترأسونها لمعرفة الأمور المتعلقة بسير العمل فكيف يعد الوكيل المساعد استراتيجية لتطوير القطاع دون الرجوع للصف الثاني مما يؤكد صعوبة تطوير القطاع عما كان عليه في السابق خلال هذه الفترة القصيرة. وكان هناك رأي آخر لعدد من القياديين في الوزارة يشير إلى أن عملية التدوير بين الوكلاء المساعدين في الوزارة إنما هي أسلوب لتدريب القيادات على العمل في مختلف إدارات الوزارة فهي وسيلة تعطي مستوى عاليا من النزاهة لدى القيادات ووسيلة لعدم إعطاء الموظفين الفرصة للتعود على نوع واحد من القيادة وفي ذلك تهيئة تنظيمية للتغيير الذي تعتبره بعض المؤسسات ثقافة تنظيمية يجب تبنيها وتعميقها في الإدارة أو القيادة. وقالوا إن التدوير أداة إدارية فعالة وتستخدم في بعض المنظمات لتحقيق أهداف مختلفة وهناك سلبيات قد يتسبب بها الاستخدام الخاطئ للتدوير الوظيفي، وخصوصا عندما ينحرف عن أهدافه الإيجابية أو يختل أسلوب تطبيقه. وأوضحوا أن عدم التدوير للقياديين في الوزارة يؤدي إلى عدم دافعيته الى العمل ويصيبه الملل لتكرار العمل الروتيني اليومي وطول مدته يؤدي إلى الاحتراق الوظيفي مما يجعل القيادي يصاب بفقدان الرغبة في العمل وتدني إنتاجيته وعدم القدرة على العطاء كما أن التدوير يؤدي الى عدم الاعتقاد ان الوظيفة ملك لأحد.

● عاطف رمضان